

Distr.: General
28 January 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

القطاع الزراعي/المجموعة الرئيسية: الزراعة

التنمية الزراعية والريفية المستدامة: الاتجاهات في التنفيذ الوطني

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	مقدمة
٢	٤	أولا - التقدم الوطني المحرز نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة
٣	١٠٦-٥	ثانيا - الاتجاهات الإقليمية
		ثالثا - الأولويات والتحديات والأنشطة والبرامج الرئيسية في التنمية الزراعية والريفية
١٩	١١٠-١٠٧	المستدامة، بحسب المنطقة
		مرفق - الأولويات/التحديات الرئيسية والأنشطة والبرامج الرئيسية في إطار الزراعة المستدامة والتنمية
٢٢		الريفية المبلّغ عنها حسب المنطقة

* E/CN.17/2000/1.

مقدمة

١ - شجعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة التي عقدت في عام ١٩٩٩ الحكومات على مواصلة تقديم التقارير والمعلومات الوطنية اختياريًا عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١) على الصعيد الوطني. كما طلبت اللجنة من الأمانة العامة أن تجهز المعلومات التي تقدمها الحكومات وتبويبها على أساس قطاعي حسب المسائل الواردة في برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، على نحو ما ينص عليه مقرر لجنة التنمية المستدامة ٥/٧^(٢) الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ومقررها ٥/٦^(٣) الصادر في ١ أيار/مايو ١٩٩٨.

٢ - واستجابة لذلك أعدت شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة هذا التقرير. وهو يبحث ما أحرز من تقدم في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة استنادًا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات في تقاريرها إلى لجنة التنمية المستدامة. ويحلل هذا التقرير ما مجموعه ١٣٣ تقريرًا عن التنمية الزراعية والريفية المستدامة قدمت إلى اللجنة في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

٣ - ويركز هذا التقرير على اتجاهات السياسات والبرامج والأنشطة الرئيسية المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة بحسب المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، بما يتسق مع المجالات البرنامجية المتصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١.

أولاً - التقدم الوطني المحرز نحو التنمية المستدامة

الإنجازات العامة التي حققتها البلدان التي قدمت تقارير والتحديات العامة التي تواجهها

٤ - وفقا للتقارير الوطنية، أحرز تقدم بصورة خاصة في المجالات التالية:

- وضع أطر السياسات والأطر القانونية الوطنية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات والأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات بتفويض سلطة اتخاذها إلى المستويات الإقليمية والمحلية؛
- مشاركة المجموعات الرئيسية في اتخاذ القرارات وفي أنشطة التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- تطوير قدرة الموارد البشرية عن طريق التدريب والتعليم والخدمات التعليمية الخارجية؛
- مراجعة سياسة حيازة الأراضي؛
- البحث والتطوير لحماية الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- وأشير إلى الأولويات ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة في المجالات التالية:
- الأمن الغذائي؛
- حماية المجاري المائية الجوفية والمكشوفة من التلوث؛
- استخدام الأراضي على نحو مستدام وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة؛
- تخفيف حدة الفقر في الريف؛
- التنمية الريفية؛
- قدرة المنتجات الزراعية الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية؛
- الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات؛
- تخفيف آثار التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية؛

ثانياً الاتجاهات الإقليمية المنهجية والمناطق

ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان.

أفريقيا

شرق أفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق.

غرب أفريقيا: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

الجنوب الأفريقي: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزامبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا.

أفريقيا الشمالية: تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب.

أفريقيا الوسطى: بروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، والكونغو.

الأمريكتان

منطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وكوبا، وهايتي.

٥ - أفادت بلدان عديدة في جميع أنحاء العالم عن وجود فروقات مهمة في وضع وتنفيذ أنشطة التنمية الزراعية والريفية المستدامة ذات الصلة بالفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١. ويرد في هذا الفرع، بحسب المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، موجز لما يوجد على الصعيد الوطني من أولويات وتحديات رئيسية، وتطورات في اتخاذ القرارات وأنشطة لتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة (انظر المرفق للاطلاع على تفصيل مبوب للأولويات/التحديات الرئيسية ولأنشطة وبرامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة موزعة حسب المناطق). وقد بوبت جميع البيانات الوصفية على أساس ما قدم إلى لجنة التنمية المستدامة حتى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من معلومات وطنية عن التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

٦ - وتشمل المناطق ما يلي:

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيلاروس، وتركمانيستان، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، ويوغوسلافيا.

أوروبا الغربية: إسبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، وسان مارينو، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا،

- عدم تقديم بعض بلدان المنطقة إلى لجنة التنمية المستدامة تقارير عن المسائل المتعلقة بالفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١؛
- التفاوت الكبير في كمية المعلومات التي قدمتها الحكومات في كل من التقارير وفي تفاصيلها.

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٨ - أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة: قدمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: الاتحاد الروسي (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وأرمينيا (١٩٩٧)، واستونيا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وألبانيا (١٩٩٧)، وأوزباكستان (١٩٩٧)، وأوكرانيا (١٩٩٧)، وبلغاريا (١٩٩٧)، وبولندا (١٩٩٧)، والجمهورية التشيكية (١٩٩٧)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١٩٩٧)، وجمهورية مولدوفا (١٩٩٧)، ورومانيا (١٩٩٧)، والجمهورية السلوفاكية (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وسلوفاكيا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وكازاخستان (٢٠٠٠)، وكرواتيا (١٩٩٧)، وليتوانيا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وهنغاريا (١٩٩٧). أما البلدان التي لم تقم بذلك فتشمل: أذربيجان، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركمانيستان، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، ولاتفيا ومالطة ويوغوسلافيا.

٩ - وتعلق إحدى الأولويات الرئيسية لهذه المنطقة بتحقيق الإصلاح الزراعي عن طريق خصخصة قطاع الزراعة. وقد أفضى فقدان الإعانات الزراعية وانخفاض ميزانيات الدول بسبب الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصادات السوق إلى التأكيد على كفاءة فعالية الإنتاج والأمن الغذائي وتسويق المنتجات الزراعية.

١٠ - وأبلغت جميع هذه البلدان عن الروابط القائمة بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وتم التركيز بشدة على الممارسات المستدامة لاستخدام

أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفترويل، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

كندا والولايات المتحدة

آسيا والمحيط الهادئ

غربي آسيا: الأردن، وإسرائيل، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية الإسلامية)، والبحرين، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وقبرص، وقطر، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

شرقي آسيا: جمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، ومنغوليا، واليابان.

جنوب شرقي آسيا: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفيت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار.

جنوب آسيا: باكستان، بنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند.

المحيط الهادئ وأوقيانوسيا: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، ونيوزيلندا.

٧ - والبيانات الوصفية الإقليمية هي مجرد بيانات إرشادية نظرا لما يلي:

١٣ - وتقر البلدان بأن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ضروري، ليس فحسب من أجل رفع مستويات المعيشة بصفة عامة، بل أيضا من أجل الفهم السليم للنظم البيئية وما يتعلق بها من إنتاج زراعي. وتوفر ألبانيا وبولندا وكرواتيا وليتوانيا الخدمات التعليمية وخدمات الإرشاد للمزارعين. ففي ألبانيا، تتعاون وزارتا التعليم والزراعة في إعداد مبادرات للتعليم المهني الزراعي. وأنشئت مراكز جديدة للتدريب على الأعمال الريفية في ليتوانيا يستطيع المزارعون ورجال الأعمال بالريف أن يتعلموا فيها حماية البيئة والتكنولوجيات الجديدة وتحسين نوعية المنتجات الزراعية وإدارتها وتسويقها.

١٤ - ويقوم معظم بلدان هذه المنطقة بدعم البرامج والأنشطة الوطنية من خلال عمليات لا مركزية لاتخاذ القرار وبناء القدرات. وتتراوح هذه الأنشطة بين تكوين مجموعات لدعم المزارعين وإنشاء مجالس للتنمية المركزية والإقليمية، كما هو الحال بالنسبة لهنغاريا، تناط بها مسؤولية التخطيط الإقليمي وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد المالية لمختلف مشاريع التنمية الإقليمية. وعن طريق الهيئة المسماة "حركة القرى الاستونية"، تقوم المجتمعات المحلية الريفية بدور نشط في مناشدة الحكومة الإستونية من أجل الحصول على المساعدة فيما يتعلق بقضايا التنمية الريفية. وقد عُقدت الدورة الأولى للجمعية الريفية للقرى في استونيا في عام ١٩٩٦ واختتمت اجتماعها بإنشاء منظمة غير حكومية، هي "الحركة الإستونية للقرى والبلدات الصغيرة كودوكانت" وأفادت ليتوانيا بمشاركة جماعات بارزة في هذا القطاع من خلال غرفة الزراعة التابعة لها تتألف من اتحاد طوعي يشمل المزارعين والمنتجين ومقدمي "الخدمات الفكرية" وممثلين عن جماعات المصالح الزراعية. وتمثل الغرفة الزراعية هذه المصالح في المؤسسات والهيئات التابعة للدولة والحكومة، وتتعاون مع المؤسسات الأجنبية.

الأرض، بما فيها مبادرات مكافحة تحات التربة والحد من استخدام مبيدات الآفات. وأفاد معظم البلدان عن انخفاض استعمال مبيدات الآفات، بالنظر إلى الانخفاض الحاصل في نظم الزراعة الواسعة النطاق والاستخدام المكثف للمواد الكيميائية. كما لوحظ الانشغال القائم بشأن تأمين النوعية السليمة للموارد المائية السطحية والجوفية باعتباره أحد العوائق أمام التنمية الزراعية المستدامة. وفي سلوفينيا، سنت تشريعات للحد من عدم التوازن في استخدام الأسمدة في إنتاج المحاصيل الموجودة في مناطق قريبة من موارد المياه الجوفية غير العميقة.

١١ - وأشار أيضا إلى إعادة توزيع الأراضي في شكل ملكيات خاصة صغيرة بوصفها إحدى الاستراتيجيات الهامة لتحسين دخل الأسرة والمساهمة في إيجاد ممارسات زراعية أكثر استدامة في هذه المنطقة. وأفادت هنغاريا بأن الزراعة والتنمية الإقليمية تمثلان أيضا شاغلا لسياسات العمالة. ويولى اهتمام خاص بالجهات والمناطق الريفية المتخلفة التي تمثل الزراعة فيها أحد المصادر الرئيسية للدخل.

١٢ - وأوضحت هذه المنطقة اهتمامها بتحقيق زيادة في أنشطة الأعمال الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي. وأعدت سلوفاكيا "برنامج الدعم الشامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" الذي يحدد أيضا السياسات الشارحة للدعم المقدم من الدولة ولأهدافها فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي مجال الأمن الغذائي، يسعى الاتحاد الروسي إلى توحيد نوعية المنتجات الغذائية التي ينتجها ويصنعها مواطنو الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع الدولة لرقابتها جميع المؤسسات المعنية بإنتاج المنتجات الغذائية وتخزينها وتسويقها، بغض النظر عن نوع ملكية مؤسسة الإنتاج وطاقتها الإنتاجية.

١٨ - ومن خلال وضع جدول أعمال لعام ٢٠٠٠، أصبحت التنمية الريفية هي الدعامة الثانية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي من وراء ذلك هو حماية البنية الاجتماعية للمناطق الريفية وتشجيع إرساء نظم إدارية للمزارع المترفة بالبيئة. وتسعى النمسا إلى تنمية المناطق الريفية من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تقوم بتعزيز مشروع لتوزيع الحواسيب وبرامجها، وإتاحة سبل الوصول إلى شبكة الإنترنت للمزارعين الذين يقومون بواسطتها بأنشطة التعليم والعمل عن بُعد والنشر الإلكتروني. وفي ألمانيا، يُدعى المزارعون إلى المشاركة في برامج خاصة للإقراض مخصصة للقطاع الزراعي تجمع في آن واحد بين الشواغل البيئية والمتطلبات الاقتصادية. وتغطي هذه البرامج اليوم ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية في ألمانيا. وتشجع أوروبا الغربية كذلك على قيام التعاون فيما بين قطاعات الزراعة والتجارة والحرف اليدوية والخدمات.

١٩ - وإحدى الأولويات بالنسبة لهذه المنطقة تتناول الحد من تلوث مجاري المياه السطحية والجوفية، كما أبلغت بذلك أيرلندا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان. وأولي اهتمام خاص للعمل على كفاءة استقرار مستويات الأوزون في إمدادات المياه. ولهذا الغرض، حددت المملكة المتحدة ٧٢ منطقة غير حصينة من الأوزون في إطار توجيهات الجماعة الأوروبية بشأن الأوزون (٦٧٦/٩١). ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أصبح لزاما على المزارعين الموجودين في هذه المناطق الامتثال للتدابير الإلزامية للحد من التلوث بالأوزون الناجم عن الزراعة. وتشمل هذه التدابير متطلبات للحد من استخدام الأسمدة والروث العضوي، ومراعاة فترات يحظر فيها استخدام الأسمدة وبعض أوجه استعمال روث المواشي، فضلا عن قواعد متعلقة بالإمساك بسجلات

١٥ - ويمثل التعاون الدولي والإقليمي بعدا هاما في هذه المنطقة. وقد أفادت كرواتيا عن قيام تعاون إقليمي من خلال برنامج الجماعة الإقليمية لجبال الألب والبحر الأدرياتيكي ونهر الدانوب، وفيما بين دول البلطيق. وأشار إلى منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج بولندا - هنغاريا للمساعدة من أجل إعادة بناء الاقتصاد، الذي أعده الاتحاد الأوروبي^(٤) والبنك الدولي بوصفهما فاعلين ناشطين في مبادرات الزراعة المستدامة.

١٦ - **أوروبا الغربية:** قدمت البلدان التالية تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة: إسبانيا (١٩٩٧)، وألمانيا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وأيرلندا (١٩٩٧)، وأيسلندا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والبرتغال (١٩٩٧)، وبلجيكا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وتركيا (١٩٩٧)، والدانمرك (١٩٩٧)، والسويد (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وسويسرا (١٩٩٧)، وفرنسا (١٩٩٧)، وفنلندا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، ولكسمبرغ (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والمملكة المتحدة (٢٠٠٠)، وموناكو (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والنرويج (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والنمسا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وهولندا (١٩٩٧)، واليونان (١٩٩٧). أما البلدان التي لم تقدم تقارير إلى اللجنة فتشمل أندورا، وإيطاليا، وسان مارينو وليختنشتاين.

١٧ - وقد وضعت بلدان أوروبا الغربية أطرا سياسية للنهوض بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة ووافق مجلس البيئة لعام ١٩٩٦ التابع للاتحاد الأوروبي^(٥) على أن ضمان الزراعة المستدامة يمثل أحد المجالات ذات الأولوية الأساسية في استعراض البرنامج البيئي الخامس للاتحاد الأوروبي. وأشار إلى عدد من المبادرات الهادفة إلى تشجيع الزراعة المترفة بالبيئة في ظل النظام الزراعي البيئي للجماعة الأوروبية ٩٢/٢٠٧٨، الذي سيستعاض عنه بنظام التنمية الريفية ٩٩/١٢٥٧^(٦) ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

والأغنام والماعز والخيول) بينما تتخذ النرويج تدابير من أجل الحفاظ على سلالة حيوان الرنة بالتشاور مع مجموعة سكان سامي العرقية الأصلية في النرويج. وأشارت أيسلندا إلى وجود حاجة للحد من عدد الخيول من خلال تحسين استراتيجية إدارة السلالات. وأبلغت لكسمبرغ عن استحداث برنامج لدعم الأنواع النادرة من المواشي، بينما تقوم سويسرا بأبحاث في طرق الإنتاج المستدام للخضر وتربية الحيوان.

٢٢ - وأبلغت غالبية الدول الأوروبية عن وجود مبادرات لضمان مشاركة الناس وتنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وتشمل هذه البلدان ألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج. وفي فرنسا تضطلع وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمات عديدة للتدريب والبحث بأنشطة لتشجيع المزارعين على الاعتماد على أنفسهم. كما أنشئت اللجنة المعنية بالحد من تلوث المياه بالأزوت والفوسفات ومنتجات العناية بالنباتات وهي منظمة فرنسية تتكون من مختلف الفاعلين الذين يعنون بحماية المجاري المائية. وتقدم هذه اللجنة المشورة الموضوعية والبرنامجية للوزارات الحكومية المعنية، كما تقدم الدعم التقني للمفاوضات الدولية. وأنشأ منتدى البيئة والتنمية الألماني، وهو منظمة غير حكومية، فريقاً عاملاً بشأن الزراعة المستدامة قوامه حوالي ٤٠ ممثلاً عن المنظمات البيئية والإنمائية ومنظمات المزارعين وسكان الريف. وعقدت عدة مؤتمرات، وأجريت دراسة بشأن "آثار جدول أعمال القرن ٢١ بالنسبة لتنقيح القانون الألماني لحماية النبات". وتقوم دائرة المحافظة على التربة في أيسلندا بدور نشط في نشر المعلومات والمبادئ التوجيهية المخصصة للمدارس والمزارعين وعموم الناس عن تحات التربة، فضلاً عن الشروع في برنامج يسمى "المزارعون يستعيدون الأرض".

وإنشاء مرافق لمناولة النفايات وتخزينها. وقد أفادت بلجيكا أن الإفراط في استخدام المواد المغذية (المستمدة من فضلات الحيوانات والأسمدة الكيميائية) سبب رئيسي لتدني إنتاجية التربة.

٢٠ - وأعلن عدد من البلدان الأوروبية عن وجود روابط بين أداء قطاعا الزراعة المستدامة والتدابير الهيكلية المتخذة لضمان إنتاجية السوق الزراعية ووظيفتها التنافسية. ففي النمسا، يمكن شراء الأراضي الزراعية وأراضي الغابات والمزارع ثم بيعها إلى المزارعين المحليين، كما يمكن للمزارعين توسيع أنشطتهم وتأمين استثماراتهم الاقتصادية. وثمة أيضاً مخطط للمساعدة الخاصة لصالح مزارعي الجبال الذين يشق عليهم إدارة المزارع والغابات بسبب موقعهم في المناطق الجبلية. وتقوم الهيئة الألمانية للعمليات المشتركة للهيكل الزراعية وحماية السواحل بتشجيع تسويق المنتجات الزراعية التي تجني من الزراعات المراعية للبيئة. ويشارك خمسة وثمانون في المائة من الضيعات النشطة في فنلندا في مخطط يقوم فيه المزارعون بوضع برنامج لإدارة شؤون البيئة من أجل الحد من استخدام مبيدات الآفات وزيادة الغطاء النباتي مقابل الحصول على مكافآت. وفي ضوء تزايد الطلب على تطوير البنى الأساسية الحضرية وما يرتبط بها، أعدت لكسمبرغ خططا إقليمية ووطنية لإدارة الأراضي من أجل ادخار الأراضي لاستخدامها في الإنتاج الزراعي حصراً. وتقدم سويسرا للمزارعين الذين يمارسون الزراعة المستدامة بيئياً، مدفوعات دخلية تكميلية مباشرة.

٢١ - وأشار أيضاً إلى حماية سلالات المواشي بوصفها أحد شواغل البلدان الأوروبية. وفي هذا الصدد، تركز النمسا أنشطتها باتجاه المحافظة على الأبقار والخيول والأغنام والماعز في أماكنها الأصلية، بينما يتلقى المزارعون الذين يحتفظون بإناث الحيوانات المستولدة المهدة مكافآت مالية. وتدعم ألمانيا سلالات حيوانات المزارع المهدة (أنواع الأبقار

للقرون ٢١، الذي يحدد أهداف التنمية الزراعية المستدامة في هذه المنطقة ويشجع المزارعين المحليين والمواطنين على المشاركة فيها. وقد أنشئ عدد من البرامج والمنظمات تحت إشراف المجلس الوزاري لمنطقة بحر الشمال.

أفريقيا

٢٥ - شرق أفريقيا: قدمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: أوغندا (١٩٩٧)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٩٧)، ومدغشقر (١٩٩٧)، وموريشيوس (١٩٩٧). وأما البلدان التالية فإنها لم تقدم معلومات: إثيوبيا، وإريتريا، وجزر القمر، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، وموزامبيق.

٢٦ - وأبلغت أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومدغشقر عن وجود سياسة زراعية مستدامة في كل منها. وشكلت أوغندا ١٥ فريقا عاملا للاهتمام بالبرامج والنهج المتكاملة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

٢٧ - وأبلغت جميع البلدان عن أنشطة لتحسين تخطيط وسياسات إدارة الأراضي، مع إيلاء اهتمام خاص لحفظ التربة الهامشية وإصلاحها. وقامت موريشيوس، لهذا الغرض، بتقييم موارد الأراضي على نطاق الجزيرة فيما يتعلق بالتربة الهامشية وتقوم مدغشقر بإعداد ٤٠٠٠ مشروع من "المشاريع الصغرى" على الصعيد المحلي لمعالجة حماية التربة وتحققا.

٢٨ - واشترطت جمهورية تنزانيا المتحدة في سياستها الوطنية للأراضي إخضاع الزراعة المتنقلة للمراقبة من خلال تخصيص الأراضي للفلاحين على أساس الحيازة. وتواصل أوغندا عقد الاجتماعات لاستعراض حيازة وحجم ملكية الأراضي، وتعزيز تخطيط استخدام الأراضي والموارد، ووضع برامج تُعنى بالأراضي المتدهورة.

٢٣ - وأبلغ عن استخدام مصادر الطاقة المتجددة لضمان استدامة الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية في كل من ألمانيا وأيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج والنمسا. فقد شرعت النمسا في برنامج لاستخدام الطاقة السليمة بيئيا في المجتمعات الريفية المحلية بحلول عام ٢٠٠٠. وتشجع الدانمرك التطوير المستمر لمصادر الطاقة المتجددة وتحسين الفعالية، بينما تشجع فنلندا اعتماد المصادر الأصلية للطاقة المتجددة من خلال فرض ضرائب وإعطاء منح في مجال الطاقة. وتمنح ألمانيا منذ ما يزيد عن ١٥ عاما إعفاءات ضريبية لاستخدام الوقود العضوي والقيام بالبحث والتطوير في مجال الموارد المتجددة. ولاحظت النرويج زيادة استخدام نظم الكتلة الحيوية في المناطق الريفية. وقالت أيسلندا إن التحول إلى الطاقة السليمة بيئيا في المجتمعات الريفية قد اكتمل.

٢٤ - وأشارت جميع البلدان الأوروبية تقريبا إلى وجود تعاون دولي وإقليمي في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وذكرت هذه البلدان وجود تعاون دولي مستمر من خلال سياسات الاتحاد الأوروبي واتفاقاته. ومن بين المنظمات الدولية التي ذكر اسمها في هذا المجال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان تبادل المعلومات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا أهم العناصر التي تكون التعاون الثنائي في هذه المنطقة. فقد قامت الوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي بتنفيذ مشاريع زراعية في ١١ بلدا أفريقيا و ٣ بلدان آسيوية و ٣ بلدان في أمريكا اللاتينية. وفي هولندا، تخصص نسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها هولندا من أجل الزراعة والتنمية الريفية، مع التركيز على الاستخدام المستدام للأرض والإنتاج المستدام للمواشي والإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات. ويجري تعاون دون إقليمي مكثف بين البلدان الاسكندنافية. فقد أشارت فنلندا إلى التزامها ببرنامج عمل منطقة بحر البلطيق

وطاقات الموارد البشرية يعتبر أهم المعوقات التي تعترض سبيل وضع المشاريع موضع التنفيذ.

٣٤ - وأبلغ نصف عدد البلدان عن تأثير الضغوط الديمغرافية في الموارد الطبيعية والهياكل الزراعية والهياكل المنتجة. وأبلغت غينيا بيساو عن حدوث نزاعات داخلية، وحركة انتقال اللاجئين، والمجرة من الريف إلى المدينة، وعن ازدياد الطلب على مساحات من الأراضي الزراعية الجديدة. واضطلعت نيجيريا بمبادرات للتوسع في الأراضي الجديدة بغية زيادة عدد المجتمعات المحلية الزراعية والإنتاج الغذائي.

٣٥ - وتسعى البلدان إلى زيادة مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية والجيل الصاعد من المزارعين في أنشطة الزراعة والتنمية الريفية المستدامة. ففي كوت ديفوار، تشارك هذه الفئات في صوغ قانون ملاك الأراضي (قانون فونسيه). ونجحت كوت ديفوار، من خلال أنشطة إذكاء الوعي والتدريب، في إشراك فئات رئيسية في مشروع مراكز المهن الريفية الذي يهدف إلى توفير دورات للمواطنين الريفيين عن مواضيع زراعية وبيئية تُطلب بمبادرة من المجتمع المحلي. ويتألف نصف عدد المشاركين في هذا المشروع من النساء، و ٧٥ في المائة من المشاركين هم من الشباب.

٣٦ - ولم يُبلغ إلا القليل من المعلومات عن استخدام وتنويع الطاقة لأغراض الزراعة المستدامة في هذه المنطقة. وأبلغت كوت ديفوار عن التحول إلى الطاقة الريفية المستدامة من أجل تعزيز الإنتاجية من خلال التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات البديلة. ويتوقع أن يوفر برنامج للكهربة الريفية الطاقة الكهربائية لأكثر من ٨٠٠ قرية ريفية بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٧ - وتدعو الحاجة إلى إقامة تعاون في مجالات نقل التكنولوجيا، وجمع البيانات، وتنمية وتدريب الموارد

٢٩ - وتعمل أوغندا، ومدغشقر، وموريشيوس على النهوض بممارسات مكافحة التكاملة للآفات ووضع نظم متكاملة لمغذيات النبات للحلول محل استخدام المدخلات الكيميائية.

٣٠ - وأبلغت جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر عن استخدامهما موارد الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي.

٣١ - وتشارك فرق رئيسية في أنشطة تناول الزراعة المستدامة في أوغندا وموريشيوس. كما أبلغت أوغندا أن العمل جارٍ في تنقيح سياستها من أجل إدخال المشاركة المجتمعية في التنمية الريفية.

٣٢ - غرب أفريقيا: قدمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: بنن (١٩٩٧)، والسنغال (٢٠٠٠)، وغينيا بيساو (١٩٩٧)، والكاميرون (١٩٩٧)، وكوت ديفوار (٢٠٠٠)، والنيجر (١٩٩٧)، ونيجيريا (١٩٩٧). أما البلدان التالية فإنها لم تقدم معلومات: بوركينافاسو، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا.

٣٣ - ومن بين المشاغل الرئيسية التي تشغل المنطقة ما يتعلق منها بالأمن الغذائي، وتنويع المنتجات والصادرات الزراعية، وإصلاح الأراضي المتدهورة، والاكتفاء الذاتي للمزارعين، والحراثة المستدامة، والإدارة وبناء القدرات في مجال الموارد المائية. وتشتمل الإجراءات العملية الرئيسية التي حددت من أجل النهوض بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية على الخصخصة، وبناء القدرات داخل القطاع الخاص، ومخططات الادخار والتسليف لصغار المزارعين، وجرد ورصد التربة والموارد المائي، وإجراء البحوث في مجال جني الموارد الجينية وتجديدها. وأشار إلى أن نقص الموارد المالية

٤٢ - ويشترك المزارعون، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية في أنشطة الزراعة والتنمية الريفية المستدامة في جنوب أفريقيا وملاوي، ويجري صوغ مبادرة يطلق عليها العناية بأراضي جنوب أفريقيا بهدف زيادة المشاركة الشعبية عن طريق فتح يشمل كافة المستويات من أدناها إلى أعلاها تعزيزاً للوعي بمهية وأساليب الحفظ، وبناء القدرات، والتنمية الريفية. وفي زمبابوي، تتعاون الجامعات مع وزارة الزراعة في تدريب موظفي الإرشاد.

٤٣ - وقدمت بوتسوانا وجنوب أفريقيا معلومات عن تخطيط الموارد الأرضية من خلال القيام بمسح التربة ورسم خرائط لها.

٤٤ - وتأخذ الجهود مجراها في اتجاه إنشاء مرافق تسليفية لتعزيز الإنتاجية في جنوب أفريقيا، وملاوي، وزمبابوي. وينص القانون التشريعي لجنوب أفريقيا الخاص بالتسليف الزراعي على رصد مبالغ للمزارعين في المزارع المجتمعية، ومزارعي الكفاف المبتدئين، وصغار المزارعين، والمزارع التي يمارس فيها النشاط لبعض الوقت فقط، والمزارع التجارية. كما أن باستطاعة المزارعين طلب مختلف الإعانات المتعلقة بالدعم في حالة الجفاف وحفظ الموارد الطبيعية.

٤٥ - وللتعاون الدولي والإقليمي أهميته بالنسبة للمنطقة. فقد أبلغ عن مشاركة منظمات متعددة الأطراف تعنى بالتعاون مثل منظمة الأغذية والزراعة: والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ونوه بالتعاون الثنائي مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والمملكة المتحدة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويجري الاضطلاع بالتعاون الإقليمي من خلال لجنة الجنوب الأفريقي الإقليمية لحفظ التربة واستخدامها، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وتنسق زمبابوي مع برنامج قطاع الأمن الغذائي

البشرية، وإجراء البحوث عن استراتيجيات الري، وحماية الموارد الجينية النباتية والحيوانية. وأبلغت البلدان أن الانخفاض المتزايد في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المانحة يثير الشكوك حول قدرة هذه البلدان على الاضطلاع بمبادرات في هذه المجالات.

٣٨ - **الجنوب الأفريقي:** قدمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: بوتسوانا (١٩٩٧)، وجنوب أفريقيا (١٩٩٧)، وزمبابوي (١٩٩٧)، وملاوي (١٩٩٧). أما البلدان التي لم تقدم معلومات إلى اللجنة فهي: أنغولا، وزامبيا، وسوازيلند، وليسوتو، وناميبيا.

٣٩ - وتعرض المنطقة للتهديد وبخاصة بسبب استمرار الجفاف، ومحول التربة، وتدهور حالة الأراضي، ومشكلة الأمن الغذائي. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة على زيادة الإنتاجية الزراعية للمزارع الكبيرة (ملاوي) والمزارع الصغيرة (بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي)، والقيام بالأنشطة الرامية إلى تحسين حفظ وتخطيط الأراضي، وصوغ استراتيجيات سمادية مستدامة، وتحسين سبل المعيشة لصغار المزارعين.

٤٠ - ويجري الاضطلاع باستعراض السياسات الزراعية والتشريعات المتصلة بها في جميع البلدان. وتناولت بوتسوانا وجنوب أفريقيا مبادرتي الإصلاح الزراعي وحياسة الأراضي.

٤١ - وأبلغت جنوب أفريقيا وزمبابوي عن قيامهما بأنشطة في مجال التنمية الريفية. ولهذا الغرض، استحدثت زمبابوي برامج الكهرباء الريفية، واهتدت إلى موارد طاقة بديلة (الشمسية والريحية) والمواقد مقتصدة الوقود للتمكين من مكافحة تدهور الأراضي. وباتت حكومات الأقاليم مسؤولة عن التنمية الريفية في جنوب أفريقيا وهي تشارك في صوغ سياسات التنمية الريفية المتكاملة.

للاستخدام المستدام للأراضي، والأمن الغذائي، وتحسين سبل المعيشة في الأرياف.

٥٠ - وأبلغت البلدان أن الحاجة تدعو إلى مزيد من التعاون في مجالات البحوث والتنمية، وتخطيط استخدام الأراضي، ومكافحة الآفات وتكنولوجياها.

٥١ **أفريقيا الوسطى:** لم تقدم البلدان التالية معلومات إلى اللجنة: بروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، والكونغو.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٥٢ - **منطقة البحر الكاريبي:** قدمت الدول التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: أنتيغوا وبربودا (١٩٩٧)، وبربادوس (١٩٩٧)، وجامايكا (٢٠٠٠)، وجزر البهاما (١٩٩٧)، والجمهورية الدومينيكية (٢٠٠٠)، وكوبا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وهايتي (١٩٩٧). والدول التي لم تقم بذلك هي التالية: ترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا.

٥٣ - وسائر البلدان إما استحدثت أو في صدد استحداث سياسة وتشريعات تتعلق بالزراعة واستخدام الأراضي والتنمية الريفية بصفة مستدامة.

٥٤ - وأشار إلى أن افتقار المناطق الريفية إلى الموارد المالية والقدرات في مجال الموارد البشرية يشكل قيوداً رئيسياً يكبل تقدم الزراعة المستدامة في المنطقة. وفي كوبا، ذكر أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تمثل تحدياً كبيراً يقف في وجه التنمية الريفية.

٥٥ - وتشارك منظمات المرأة والشباب في المبادرات الزراعية المستدامة في المنطقة. ففي بربادوس، تشارك النساء

لمؤتمر الجنوب الأفريقي للتنمية، ولهذا البرنامج قطاعات فرعية تعنى بالبحوث الزراعية في بوتسوانا؛ والإنتاج الحيواني، ومراقبة تربية المواشي، والحراثة، والأحياء البرية، ومصائد الأسماك في ملاوي؛ وبالإدارة البيئية للأراضي في ليسوتو.

٤٦ - **شمال أفريقيا:** قدمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: تونس (١٩٩٧)، والجزائر (١٩٩٧)، ومصر (١٩٩٧)، والمغرب (١٩٩٧).

٤٧ - وتشتمل أولويات هذه المنطقة على الأمن الغذائي، والإدارة المتكاملة للأراضي، وأنشطة للتخفيف من التصحر والجفاف، والإدارة المستدامة لموارد المياه، وإدارة وحفظ الغابات، والتنمية المستدامة للمناطق الريفية.

٤٨ - وأكدت جميع البلدان على التنمية الريفية المستدامة. وأنشئت لهذا الغرض أطر قانونية جديدة في المغرب لتعزيز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة في المناطق التي تكثر فيها الأمطار. كما أن المغرب واصل الاضطلاع بمشاريع الكهرباء وتوفير مياه الشرب للأرياف. وتقوم الجزائر بمبادرات، من خلال الاستثمارات الموجهة لأهداف محددة، لتخفيف الضغط السكاني من خلال إعادة توجيه السكان من المناطق المزدحمة بالسكان في شمال البلد إلى المناطق الريفية الكاسدة اقتصادياً. ويجري الاضطلاع بتزويد الكهرباء، والماء، والمدارس، وخدمات أخرى في المناطق الريفية كإجراء مكمل لخطط التنمية الإقليمية.

٤٩ - وأبلغت تونس والمغرب عن اتباعهما نهجاً قائمة على أساس المشاركة وأخذهما بعمليات صنع القرار لا مركزياً في إطار إعداد البرامج الزراعية وبرامج التنمية الريفية. وفي تونس، أفادت النساء، والشبان، والمنظمات غير الحكومية عن أنشطة لإيجاد فرص العمل في القطاع الزراعي. كما أن هذه الفئات شاركت في أنشطة في مجالات التخطيط

وغيانا (١٩٩٧)، وفترولا (١٩٩٧)، وكوستاريكا (١٩٩٧)، وكولومبيا (١٩٩٧)، والمكسيك (١٩٩٧) و (٢٠٠٠)، ونيكاراغوا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وهندوراس (١٩٩٧ و ٢٠٠٠). أما البلدان التي لم تقدم تقارير إلى اللجنة فتشمل: بليز، وبيرو، والسلفادور، وسورينام، وغرينادا، وغواتيمالا.

٥٩ - وتشتمل التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة على الفقر في الريف والأمن الغذائي وتعزيز التنافس في القطاع الزراعي.

٦٠ - وتشكل الزراعة في معظم بلدان هذه المنطقة المصدر الرئيسي لتوفير العمل والدخل العائلي. ونظرت بلدان عديدة إلى التنمية الزراعية والريفية المستدامة كوسيلة مهمة لتخفيف حدة الفقر في الريف عن طريق زيادة دخل فقراء الريف. وأعدت باراغواي دراسة لما يجب على قطاع الزراعة أن يحدثه من تغييرات لرفع إمكانياته اللازمة لتحسين ظروف سكان الريف الاقتصادية ودخلهم.

٦١ - ويمثل الفقر في الريف تحديا كبيرا للمنطقة. وركزت بلدان المنطقة بشدة على تخفيف حدة الفقر. فقامت المكسيك مؤخرا بإعادة توصية الإعانات الغذائية المباشرة من فقراء المناطق الحضرية إلى فقراء الريف. وأشارت بلدان عديدة إلى إنشائها آليات لزيادة إمكانيات حصول الفقراء على الموارد المالية عبر تقديم القروض. وفي بوليفيا، يسعى برنامج متعلق بالفقر في الريف إلى تحسين أوضاع فقراء الريف من خلال برامج للتدريب وتقديم القروض وإقامة المشاريع الصغرى. وشرعت شيلي، على أساس تنافسي وطني، في تقديم التمويل إلى منظمات المزارعات صاحبات المزارع الصغيرة، فضلا عن برامج تقديم القروض وتطوير مشاريع صغرى تستهدف خدمة الشباب.

والشباب في مسائل تمتد من الأمن الغذائي إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي لدى المزارعين، إلى مكافحة المتكاملة للآفات. وفي هايتي، تؤدي المنظمات النسائية ومنظمات الشباب دورا جدا فعال في تقديم توصيات إلى وزارة البيئة باقتراحات بشأن مشاريع ذات صلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. وفي كوبا، تشارك النساء وصغار المزارعين والشباب في صنع القرار على الصعيد المحلي. وفي جامايكا، يُدرب سكان الريف على المهن الزراعية وغير الزراعية، بمساعدة تقدمها هيئة التنمية الزراعية الريفية. وعن طريق هذه المبادرة تدرج النساء والشباب في ما يوضع من برامج.

٥٦ - وأشارت أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا إلى أهمية النظر في إقامة الروابط بين الزراعة المستدامة وحفظ الموارد المائية.

٥٧ - وجميع البلدان تقريبا أوردت في تقاريرها معلومات عن أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالزراعة المستدامة. فأنشئت في كوبا شبكة من مراكز البحوث المتعلقة بالزراعة والمواشي لإجراء أبحاث تتصل بوضع أشكال جديدة من التكنولوجيا المناسبة. والجامعات الكوبية منخرطة في مجالات العلم الوراثي والصحة والتكنولوجيا الأحيائية، وفي الوقت نفسه أنشئت ثلاثة معامل مبيدات زراعية عضوية للمساعدة في خفض مستوى استخدام المدخلات الكيميائية. كما أن للتعاون الدولي أهمية في توفير التحليل للقطاع الزراعي، بالنسبة لجزر البهاما، وتيسير الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية بالنسبة لكوبا.

٥٨ - أمريكا اللاتينية: قدمت الدول التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: الأرجنتين (١٩٩٧)، وإكوادور (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وأوروغواي (١٩٩٧)، وباراغواي (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والبرازيل (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وبنما (١٩٩٧)، وبوليفيا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وشيلي (٢٠٠٠)،

المسألة عن طريق الإصلاح الزراعي. واقترحت باراغواي إنشاء معهد وطني للإصلاح الزراعي. ووطنت البرازيل في السنوات الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٨) أكثر من ١٦٠.٠٠٠ أسرة.

٦٧ - والنهج القائمة على المشاركة ضرورية لكفالة نجاح سياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وجرت في الأرجنتين، وكوستاريكا، والمكسيك محاولات لدمج صغار المنتجين في عملية صنع القرار. وفي إكوادور، يعمل ٩٠ مجتمعا محليا على مساعدة المزارعين في أن يصبحوا مكتفين ذاتيا. وما يربو على ٢٠ مجتمعا للسكان الأصليين يشاركون في تحسين الإنتاج الزراعي وخفض المخاطر التي يتعرض لها النظام الإيكولوجي، وتشارك مجتمعات السكان الأصليين من الأفارقة والإكوادوريين في تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها. وفي المكسيك، تشارك مجموعات السكان الأصليين، والمزارعون، والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب في أنشطة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وذلك من خلال حلقات العمل والتدريب وغيرها من الأنشطة.

٦٨ - وشرع عدد من البلدان في تنفيذ أنشطة لاستخدام الموارد الوراثية النباتية والحيوانية بطريقة مستدامة. وأفادت بوليفيا عن إنشائها نظاما وطنيا لحفظ الموارد الوراثية واستخدامها في مجالي الزراعي والأغذية. وفي إكوادور، تشارك مجتمعات السكان الأصليين في الأنشطة المتعلقة بالترويج للممارسات الزراعية المستدامة وحفظ الموارد الوراثية. وفي هندوراس، تقدم الجامعات مساعدتها في إنشاء مصارف جينات للأنواع الزراعية وغيرها من الأنواع النباتية. وأفادت شيلي عن إنشاء برامج وطنية لحفظ الموارد الوراثية. كما أفيد عن تعاون إقليمي فيما بين بلدان الأنديز وأعضاء المخروط الجنوبي في مجال هذا البرنامج.

٦٢ - وشددت إكوادور وباراغواي وبوليفيا ونيكاراغوا على ضرورة تنمية القدرة المؤسسية في سبيل التنمية الزراعية والريفية المستدامة عبر سياسات اللامركزية، وتعزيز المؤسسات. وعبر توفير أنشطة الدعم التقني وبناء القدرات، نفذت بوليفيا مبادرات لتعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام من أجل تنشيط الاقتصاد في المناطق الريفية.

٦٣ - ويشكل الأمن الغذائي أولوية كبيرة للمنطقة، ووضع تصور لعدد من الأفرقة العاملة والبرامج وغيرها من الأنشطة لحماية المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للمرض الناتج من سوء التغذية. وبلورت معظم البلدان مشاريع ترمي إلى معالجة الأمن الغذائي كجزء من استراتيجيتها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وتحفظ هندوراس باحتياطي استراتيجي من الحبوب فيما لو هبطت الأسعار في الأسواق العالمية.

٦٤ - وروجت فترولا استهلاك الأنواع غير التقليدية كمصادر بديلة للبروتينات.

٦٥ - وأعرب بوضوح عن أهمية القطاع الريفي في توليد العملات الأجنبية وكمصدر للمدخلات في قطاعي الاقتصاد الرئيسي والثانوي. ولتحقيق هذه الغاية، قام عدد من البلدان، من بينها الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وغيانا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهندوراس، بالإبلاغ عن الحاجة إلى زيادة المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية. وأفادت الأرجنتين وهندوراس عن خفضهما الإعانات التي تقدم إلى القطاع الزراعي. وتشجع باراغواي، وبوليفيا، وهندوراس على تنويع المحاصيل للصادرات الزراعية.

٦٦ - وما يقرب من نصف عدد البلدان التي قدمت تقارير أعادت هيكل ملكية الأراضي كوسيلة لتحقيق الزراعة المستدامة. ولهذا، تحاول بلدان مثل إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، وفترولا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، علاج هذه

المحاصيل المقاومة للآفات والأمراض، وعلى خفض استخدام المبيدات. كما أن الحكومة تعمل على وضع مؤشرات زراعية بيئية للمساعدة على تقييم أداء هذا القطاع في المجال البيئي، وتوفير معلومات عن الاتجاهات الرئيسية، وتيسير دمج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار.

٧٥ - الولايات المتحدة (١٩٩٧ و ٢٠٠٠): تتضمن التشريعات التي سنت مؤخرا بشأن سياسة الزراعة المستدامة قانون عام ١٩٩٦ الاتحادي للزراعة والتحسين. ومدد هذا القانون برنامجي حفظ المحميات وحفظ الأراضي الرطبة حتى عام ٢٠٠٢. كما أنه ينشئ برنامجا لتقديم الحوافز للحفاظ على نوعية البيئة يجمع مهام برامج الحفظ السابقة ويحسن طريقة وضع البرامج الخاصة بالاجتمعات المحلية المتعلقة بمسائل الموارد الطبيعية في مناطق تقاسم المياه. وإضافة إلى ذلك أنشأ هذا القانون برنامجا جديدا لحماية الأراضي الزراعية لشراء محميات بموجب حق الارتفاق على مزارع تتراوح مساحتها من ٦٨ ٠٠٠ إلى ١٣٧ ٠٠٠ هكتار للحد من استخدام الأراضي لأغراض غير زراعية.

٧٦ - وتشتمل مبادرات تحسين التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحلية الريفية على بذل الجهود لزيادة دخل المزارعين عن طريق وضع طرق لاستخدام المنتجات الزراعية التقليدية وغير التقليدية لأغراض لا علاقة لها بالأغذية والعلف وترويجها تجاريا. كما أنشئ صندوق متجدد لإقراض الموارد لتشجيع هذه العمليات. وإضافة إلى ذلك، يدعم القانون الزراعي المجالس المحلية المعنية بحفظ الموارد وتنميتها التي تتألف من متطوعين يقومون في المجتمعات المحلية الريفية بوضع مشاريع تتعلق بتقديم العروض الإيضاحية وبناء القدرات وتمويلها وتنفيذها.

٧٧ - ومنذ عام ١٩٨٨، قدم للمزارعين ومربي المواشي ما يزيد على ١ ٠٠٠ منحة لأغراض البحث وذلك من خلال

٦٩ - وثمة عدد جد قليل من البلدان التي بدأت تنفيذ الأنشطة التي تعزز التغذية النباتية المستدامة لزيادة إنتاج الأغذية. وبدأت إكوادور برنامجا وطنيا لدراسة مصادر المغذيات النباتية. كما أبلغت بوليفيا عن تنفيذ أنشطة في هذا المجال.

٧٠ - كندا والولايات المتحدة: قدمت كندا (١٩٩٧) والولايات المتحدة (١٩٩٧ و ٢٠٠٠) معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة.

٧١ - تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجهها الزراعة المستدامة والقطاع الزراعي الغذائي في هذه المنطقة دون الإقليمية فيما يلي: حفظ موارد التربة وجودة المياه السطحية والجوفية، وإدارة جودة المياه، والإدارة المستدامة لموائل الحيوانات البرية، وجودة الهواء وتغير المناخ، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة التلوث والنفايات، وحفظ الموارد الوراثية.

٧٢ - كندا (١٩٩٧): أبلغت كندا أنه يجري اتخاذ قرارات رئيسية في المجال الزراعي تتعلق بالاستثمار في مزيد من الممارسات المستدامة بيئيا. إذ أن المزارعين في صدد تشكيل نواد لحفظ الطبيعة الريفية ووضع خطط زراعية بيئية في عدد من المقاطعات الكندية. وفي مقاطعة أونتاريو، أُنجز (٥ ٠٠٠-٦ ٠٠٠) من هذه الخطط الزراعية. كما وضع بعض المنتجين مدونات تتضمن ممارسات تتعلق باستغلال الفضلات الحيوانية.

٧٣ - وعبر إجراء استشارات وطنية، أُنجزت "استراتيجية بشأن الزراعة المستدامة بيئيا والتنمية الزراعية في كندا"، تعكس تزايد التشديد في أوساط المزارعين والصناعات الزراعية الغذائية على مسألتي منع التلوث وإدارة البيئة.

٧٤ - وتشتمل الجهود التي تبذلها الحكومة والجامعات والصناعة في مجال البحث على استحداث أنواع مختلفة من

٨٠ - وتشمل شواغل المنطقة الرئيسية الاستخدام المستدام للأراضي، والانتاجية الزراعية، وحفظ موارد المياه، والمكافحة المتكاملة للآفات. ويُعدّ تحويل الأراضي المتدهورة وغير الزراعية إلى أراضٍ خصبة صالحة للزراعة هدفاً رئيسياً لهذه المنطقة.

٨١ - واعتُبر الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ضرورياً لرفع مستوى المعيشة على وجه العموم وتيسير فهم النظام البيئي وقدرات الانتاج الزراعي المرتبطة به. ويطبّق كل من لبنان والمملكة العربية السعودية برامج لتنمية الموارد البشرية مرتبطة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة، مع أن المملكة العربية السعودية أفادت عن نقص في العمالة المحلية في ميدان الانتاج الزراعي. ويحدّ نقص القوى العاملة والموارد المالية من قدرة وزارة الزراعة في إسرائيل على القيام بشكل متكرر باختبار مخلفات مبيدات الآفات في المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي. ونتيجة للجفاف الذي شهدته إسرائيل مؤخراً، تُعدّ وزارة البيئة مبادئ توجيهية للمزارعين المحليين عن الري بالمياه المستعملة بعد تكريرها.

٨٢ - وتتم خمسة من البلدان السبعة بتحسين إنتاج المزارع والأنظمة الزراعية بتنويع التوظيف الزراعي وغير الزراعي وتطوير البنية الأساسية. ولهذا الغرض، تنوي قطر التركيز على الصلات مع صناعة تربية السمك، في حين تشجع إسرائيل السياحة والتجارة والخدمات بدعم التوظيف غير الزراعي.

٨٣ - وفي إسرائيل، تُعتبر مشاركة القطاع العام ذات أهمية بالغة للتنمية السليمة للزراعة المستدامة عن طريق الروابط بين الوزارات الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمعاهد الجامعية والعلماء. فمثلاً قطاع تربية الأبقار في إسرائيل يشاركون مشاركة نشطة في مشروع يتناول الأضرار البيئية الناجمة عن تسمين الأوز. ويشكل أكثر من

برنامج الزراعة المستدامة والبحوث الموسع التابع لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وثمة مبادرات أخرى تشمل إجراء بحوث في مجال الآفات، ومقاومة المبيدات، والضوابط البيولوجية، والضوابط الثقافية، وبرامج تخليص المزروعات من الحشرات العقيمة.

٧٨ - وتسعى كندا والولايات المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف جداول أعمالها للقرن ٢١. وأنشأت الهيئة الكندية للتنمية الدولية عدداً من المشاريع لإشاعة الممارسات الزراعية السليمة بيئياً والتنوع الاقتصادي الريفي في البلدان النامية وذلك من خلال تثقيف المجتمع المحلي واستخدام التكنولوجيا الملائمة. ويساند مركز البحوث للتنمية الدولية البحوث في مجال النظم الغذائية في المناطق التي تتسم فيها مسائل الأمن الغذائي والفقر وتدهور البيئة بالإلحاح. وشاركت حكومة الولايات المتحدة في تبادل العلماء لبذل الجهود في مجال التثقيف والتدريب والتعاون المتصلة بهذا الموضوع. وساندت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية الممارسات الزراعية المستدامة عن طريق مراكز البحوث الزراعية الدولية.

آسيا

٧٩ - غرب آسيا: قدّمت الدول التالية معلومات عن التنمية الزراعية والريفية المستدامة إلى لجنة التنمية المستدامة: إسرائيل (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والبحرين (١٩٩٧)، والجمهورية العربية السورية (١٩٩٧)، وقطر (١٩٩٧)، ولبنان (١٩٩٧)، والمملكة العربية السعودية (١٩٩٧ و ٢٠٠٠). والدول التي لم تقدم هذه المعلومات هي: الأردن، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وعمان، قبرص، والكويت، واليمن.

بذل جهود إضافية لزيادة فرص العمل غير الزراعي بإنشاء مزارع سياحية ومجمّعات صناعية ريفية. وأقيمت في اليابان مرافق البنية الأساسية للمجارير في الأرياف وشبكات طاقة كهربائية صغيرة لأغراض الري.

٨٨ - ومضى قُدماً تشجيع الزراعة العضوية في المنطقة. ففي الصين، تأسست شبكة وطنية لانتاج "الغذاء الأخضر" وإدارته ومراقبة نوعيته والإشراف التقني عليه. وتُخصص المنتجات الخضراء للاستهلاك الأجنبي. وتُمارس طرائق الزراعة العضوية في اليابان وجمهورية كوريا. وزادت وزارة الزراعة المنغولية إمدادات المياه لسكان الأرياف والمواشي والإنتاج الزراعي. كما أمّنت للرُحّل المعدات اللازمة للطواحين المائية.

٨٩ - وتقوم المجموعات الرئيسية بدور في التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المنطقة. ففي اليابان، يشكل المزارعون والمستهلكون والموزعون والباحثون والجامعيون والنساء جزءاً من المجلس الوطني للزراعة المستدامة الذي يسعى إلى تحقيق أهداف الزراعة المستدامة وتشجيع الأنشطة المرتبطة بها وإعداد ميثاق بشأنها. وأفادت جمهورية كوريا بأن المجموعات الرئيسية تشارك كأعضاء في لجنة الزراعة المستدامة. وبدأت مشاركة المجتمع المدني في منغوليا بوضع جدول أعمال وطني ومحلي للقرن ٢١. ونظم مستشارو التنمية المستدامة في منغوليا على مستوى عواصم الإيماغات حلقات عمل وحلقات دراسية في مراكز الإيماغات وفي المناطق الريفية لشرح مفهوم الزراعة المستدامة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين والجامعيين ورعاة الماشية. وزاد الشباب المنغولي مشاركته في حركات مختلفة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الحركات المعنية بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

٣٠٠ مزارع جزءاً من رابطة الزراعة الاحيائية العضوية الاسرائيلية، إذ يقومون بزراعة منتجاتهم وفقاً لمبادئ احيائية عضوية صارمة.

٨٤ - وتعاونت البحرين على الصعد الثنائية والاقليمية والدولية لاعتماد أنظمة للاستعمال الآمن للمواد الكيميائية. وشهدت المملكة العربية السعودية أنواعاً أخرى من التعاون بشكل دراسات لاستخدام مبيدات الآفات وآليات التصريف الآمن للنفايات الخطرة. وتدعم الولايات المتحدة مشروعاً يهدف إلى تحديد مدى الآثار السيئة لمبيدات الآفات على الصحة في الشرق الوسط بصورة أفضل، وتشجع الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية الزراعية. ويضم المشروع ممثلين عن إسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية. ومن عناصره الهامة إنشاء مختبر متقدم لمراقبة مقاومة الآفات للمبيدات.

٨٥ - شرق آسيا: جمهورية كوريا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والصين (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، ومنغوليا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، واليابان (١٩٩٧ و ٢٠٠٠). ولم تقدّم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية معلومات إلى اللجنة.

٨٦ - وتشمل أولويات المنطقة الأمن الغذائي، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الزراعية الدولية، والمكافحة المتكاملة للآفات، وتطوير البنية الأساسية وخطط التنمية. أما التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، فتشمل تخفيف وطأة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على قطاع الزراعة، والتقليل من استخدام الأسمدة والمواد الكيميائية، ونقص المدخلات التكنولوجية، وتشجيع الزراعة العضوية وحفظ الموارد المائية عن طريق منهجيات الري الملائمة.

٨٧ - وتُبذل الجهود في المنطقة لتحسين نوعية الحياة في المدن الريفية وزيادة دخل المزارعين. ففي الصين، تُظمت القوة العاملة الريفية للعمل في مشاريع البنية الأساسية بغرض زيادة دخل المزارعين الريفيين. وأفادت جمهورية كوريا عن

- ٩٠ - وتعجّ المنطقة بأنشطة لتشجيع ممارسات الزراعة المستدامة عن طريق التعليم والتدريب. فقد وضعت جمهورية كوريا برامج لتدريب المزارعين على مكافحة المتكاملة للآفات ولمساعدة المزارعين الراغبين في تعلّم الزراعة العضوية. وتشجع الصين التدريب المهني لزيادة الإنتاج الزراعي. وعن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، يحصل العمال دون سنّ الخمسين وتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية على "شهادة خضراء" بغرض تعزيز اتباع التكنولوجيا الزراعية الجديدة. وأفادت اليابان بأن المزارعين يكتفون أنظمة الزراعة الملائمة وفقاً للخصائص المناخية والطوبوغرافية عن طريق الدورات التدريبية وتوجيهات الخبراء.
- ٩١ - وتقوم مشاريع البحوث في جمهورية كوريا واليابان بتقييم تأثير الأشعة فوق البنفسجية على النبات والحيوان.
- ٩٢ - جنوب شرق آسيا: قدمت الدول التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: إندونيسيا (١٩٩٧)، وتايلند (١٩٩٧)، وسنغافورة (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، والفلبين (١٩٩٧)، وفييت نام (١٩٩٧)، وماليزيا (١٩٩٧)، وميانمار (٢٠٠٠). والدول التي لم تقدّم معلومات إلى اللجنة هي: بروني دار السلام، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا.
- ٩٣ - وتشمل أولويات المنطقة تدابير لتعزيز الأمن الغذائي المستدام، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وحفظ التربة، وإدارة الموارد المائية. وتشغل الاعتبارات البيئية حيزاً بارزاً في السياسات والبرامج الزراعية.
- ٩٤ - ولم تُشر البلدان إلى وجود إطار لسياسة زراعية وطنية متكاملة، في حين أشارت معظم البلدان إلى برامج ومشاريع قائمة.
- ٩٥ - وتنفّذ برامج مكافحة المتكاملة للآفات في إندونيسيا وميانمار وسنغافورة والفلبين وتايلند. وتحتل مكافحة المتكاملة للآفات الأولوية في ماليزيا. وفي الفلبين، اشترك مزارعو الأرز والخضروات في دورات للتدريب على مكافحة المتكاملة للآفات أجراها إخصائون من وزارة الزراعة.
- ٩٦ - وأشارت إندونيسيا وتايلند إلى ارتفاع المشاركة من جانب الجماعات وتطوير قدرات الموارد البشرية تعزيزاً للاعتماد على الذات. وتشمل المجموعات المعنية الأطفال والشباب والنساء والمتطوعين المجتمعين والقادة المحليين. وأشارت حكومة سنغافورة إلى وجود برامج تعليمية وخدمات إرشادية للمزارعين. وباشرت وزارة الزراعة والري في ميانمار برنامجاً رائداً للتنمية الريفية المتكاملة يهدف إلى تقديم المشورة التقنية والتدريب إلى المزارعين.
- ٩٧ - وأقامت الجماعات المحلية في تايلند نظم البيانات القروية لتوجيه خطط التنمية الريفية. ويُجري مركز التغذية الوطني في ميانمار مسحاً على نطاق البلد بأسره للحالة الغذائية وأنماط استهلاك الغذاء من قبل الأسر المعيشية والأفراد من مختلف فئات السن.
- ٩٨ - جنوب آسيا: قدّمت باكستان (١٩٩٧) وسري لانكا (١٩٩٧) ونيبال (١٩٩٧) والهند (١٩٩٧) معلومات وطنية عن الزراعة المستدامة إلى لجنة التنمية المستدامة. ودول المنطقة التالية لم تقدّم معلومات: بنغلاديش وبوتان وملديف.
- ٩٩ - وتتصل أولويات المنطقة بتخفيف وطأة الفقر في الريف والتنمية الريفية المتكاملة، وتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة دخل المزارعين وإنتاجية الأرض. وتشمل التحديات الرئيسية ما يلي: توفير التكنولوجيا والبنية الأساسية لدعم الانتاج الزراعي، وتطوير قدرات الموارد البشرية وتأمين التجهيزات لدعم البحث العلمي في التكنولوجيا الأحيائية،

وتحسين الصفات الوراثية للمحاصيل والنواحي الأخرى المرتبطة بذلك.

١٠٠- وأدمجت خطط تخفيف وطأة الفقر في الريف في استراتيجيات أوسع للتنمية الزراعية والريفية. وإضافة إلى التدخل المباشر للدولة، أشارت الهند إلى إقامة برامج للتوظيف الذاتي والتوظيف بغرض زيادة الدخل للفقراء في الريف. ويؤمن التدريب والتحديث التكنولوجي والخدمات الأساسية للفقراء في ريف الهند. وقامت باكستان بتطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية عن طريق "برنامج المنح المكافئة" الذي يرمي إلى رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الوعي بمبادئ الصحة والنظافة والظروف البيئية، ومسائل أخرى تتصل بالزراعة.

١٠١- وحققت مشاركة الشعب في التنمية الزراعية والريفية المستدامة تقدماً في باكستان وسري لانكا ونيبال والهند. وجرى تشجيع الشعب في الهند على المشاركة بتدريب "المحمسين"، وهم أشخاص يتولون حثّ الفقراء في الريف على الإعراب عن احتياجاتهم وتطلعاتهم وعلى تأسيس المنظمات. ويستفيد الشباب والنساء والأطفال أيضاً من التدريب. وفي باكستان، تشمل استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي والرعاية الاجتماعية الريفية وتعزيز القدرات المؤسسية للمصادر الوراثية النباتية النساء والسكان الأصليين والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في حين تؤخذ الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بالاعتبار في استعراض العلاقات التجارية الدولية والإنتاج الزراعي. وعن طريق مبادرات تحقيق اللامركزية، تسعى نيبال جاهدة إلى تشجيع الإسهام في اتخاذ القرارات بإشراك القطاع الخاص والمزارعين والمنظمات غير الحكومية في إعداد خطط التنمية المستدامة الوطنية ومراقبتها. وتأسست رابطات للمزارعين في سري لانكا.

١٠٢- وتعتبر مكافحة المتكاملة للآفات أيضاً من شواغل المنطقة. وأشارت باكستان وسري لانكا ونيبال والهند إلى مسائل متصلة بمكافحة الآفات. وأدمج استعمال مبيدات الآفات التقليدية المستخرجة من النبات في السياسة الوطنية في نيبال التي أشارت إلى نجاحها في حماية المحاصيل. وأسهمت المبادرات لتشجيع مكافحة المتكاملة للآفات في سري لانكا في الإقلال من استعمال مبيدات الآفات. وأشارت الهند إلى ضرورة التقليل من الاعتماد على الأسمدة المستوردة بتحسين المخرجات والانتاجية في وحدات إنتاج الأسمدة. وما زال الإفراط في استعمال المواد الكيميائية الاصطناعية في الإنتاج الزراعي من التحديات التي تواجهها باكستان.

١٠٣- المحيط الهادئ وأوقيانوسيا: قدّمت البلدان التالية معلومات إلى لجنة التنمية المستدامة: استراليا (١٩٩٧ و ٢٠٠٠)، وفيجي (١٩٩٧)، ونيوزيلندا (١٩٩٧). ولم تقدّم البلدان التالية أي معلومات: بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتونغا وفانواتو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وكيريباس، وميكرونيزيا.

١٠٤- وشرعت استراليا وفيجي ونيوزيلندا في برامج للتنمية المستدامة تتناول التنمية الزراعية وحفظ البيئة.

١٠٥- وأدخلت استراليا ونيوزيلندا الزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال سياسات وبرامج وطنية ذات صلة. فاستراتيجية استراليا الوطنية للتنمية المستدامة بيّنا تعترف بالرابط الهامة القائمة بين التجارة الدولية وتأثيرها في البيئة، بينما هي توفر الإطار السياسي على جميع المستويات الحكومية لتعزيز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وانسجاماً مع تركيز استراليا على تحرير التجارة، فقد تحولت سياستها للزراعة والتنمية الريفية المستدامة في منحى المساعدة ذات الصلة بالأسعار إلى الاتجاه نحو سياسات ذات منحى سوقي.

ثالثاً - تحديات المستقبل

١٠٧ - توجز القوائم التالية أكثر التحديات العالمية الملحة التي تواجه الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، كما تم إبلاغها إلى لجنة التنمية المستدامة من جانب الحكومات الوطنية.

١٠٨ - الأمن الغذائي وتحسين النظم الزراعية:

يعتبر من الضروري العمل على تحسين المعلومات الخاصة بنظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأغذية والزراعة على المستويين الإقليمي والوطني؛ ينبغي تقوية التعاون الإقليمي والدولي للتشجيع على إقامة نظم تجارية منفتحة وغير تمييزية؛ على الرغم من المبادرات التي يجري الاضطلاع بها حالياً، فالبلدان بحاجة إلى مزيد من التأكيد على ضرورة تنويع المحاصيل الزراعية للاستهلاك المحلي وللتصدير؛

ينبغي أن ينصب قدر أكبر من التركيز على تحسين نظم الإنتاج الغذائي من خلال إقامة مرافق تخزين أفضل، ورصد الإنتاج والتوزيع، وتوفير هياكل أساسية مادية لنقل السلع إلى الأسواق، وتزويد المنتجين بالمعلومات عن أسعار السوق؛

تدعو الحاجة إلى توفير فرص العمل غير الزراعي للريف الفقير؛

ينبغي تيسير نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والخبرة الفنية إلى المزارعين؛

ينبغي تعزيز التعاون، وبناء القدرات وتعزيز البحث والتطوير على المستويين الوطني والإقليمي لأغراض حفظ الموارد الجينية النباتية والحيوانية.

وخففت الحكومة بصورة تدريجية تدابير الحماية، ووضعت برامج لإذكاء الوعي بين صفوف المزارعين. وفي أوساط المجتمعات المحلية بطبيعة ومدى التغييرات التي ينبغي لهم أن يقوموا بها لغرض تنفيذ ممارسات تتسم بالاعتماد على الذات وتكون مستدامة بيئياً وقابلة للنمو والاستمرار اقتصادياً. ويوفر برنامج نيوزيلندا المتكامل للتنمية الريفية إساءة المشورة المتعلقة بالسياسات إلى قطاع الصناعة وغيره من القطاعات بما يتضمن الاعتراف بالحاجة إلى هياكل أساسية ريفية شاملة لضمان صيانة المرافق الأساسية وتقديم الدعم الخدمي للزراعة. وعلاوة على ذلك، يعمل البرنامج على تيسير التنمية الريفية من خلال المشاورات مع قطاع الصناعة وقادة المجتمعات المحلية لتعزيز القيام بإجراءات عملية تستند إلى هذه المشاورات.

١٠٦ - إن التعاون والمساعدة الدوليين مهمان للمنطقة. فقد قامت شعبة إدارة الأراضي والموارد المائية الفيجية ببحوث مسهبة لمناطق أحواض مستجمعات المياه الفيجية، بمساعدة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من أجل صوغ خطة رئيسية لإدارة مستجمعات المياه. ويعزز المركز الاستراتيجي للبحوث الزراعية البحوث التعاونية المشتركة بين العلماء الاستراتيجيين ونظرائهم من البلدان النامية فيما يتعلق ببعض الجوانب الأساسية للزراعة المستدامة، بما في ذلك إدارة الأراضي والغابات والمياه؛ وتحسين رعاية الثروة الحيوانية؛ واتباع ممارسات أكثر فعالية في الاقتصاد الزراعي؛ والتقليل إلى أدنى حد من المدخلات الكيميائية السامة؛ وغير ذلك من المجالات وعلاوة على ذلك، شاركت استراليا في جهود دولية لتحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال أعمال الإغاثة الإنسانية، ونقل التكنولوجيا، والقيام بالاستثمار في الهياكل الأساسية للبلدان النامية، من بين تدخلات أخرى.

تدعو الحاجة إلى تطوير النهج المتكاملة للتغذية النباتية لزيادة الغلة مستقبلاً دون الإضرار بإنتاجية التربة أو البيئة؛

ينبغي تنفيذ برامج ومشاريع تجريبية لتعزيز استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة لدعم الأسر المعيشية الريفية والإنتاج الزراعي.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٩ (E/1999/29)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(٣) المرجع نفسه، ١٩٩٨، الملحق رقم ٩ (E/1998/29)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٤) برنامج بولندا هنغاريا: المساعدة من أجل إعادة بناء الاقتصاد، أداة مالية لاستراتيجية ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تهدف إلى مساعدة البلدان الشريكة في وسط أوروبا وشرقها على اكتساب العضوية الكاملة. وتشمل الأولويات الرئيسية للتمويل: الزراعة وتنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات والتشريعات والإدارة العامة وإصلاح الخدمات الاجتماعية والتوظيف والتعليم والصحة وتطوير الهياكل الأساسية لقطاع الطاقة والنقل والاتصالات، والبيئة والسلامة النووية.

(٥) تشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البلدان التالية: اسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

(٦) يسعى نظام التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي إلى تبسيط الإطار المخصص لدعم الزراعة الريفية عن طريق إدماج تسعة أنظمة سابقة في نظام واحد لتوفير مجموعة واسعة من الخطط أمام

١٠٩ - ضمان المشاركة الشعبية:

• تدعو الحاجة إلى التركيز على اللامركزية الإدارية والمالية بالنسبة للزراعة والتنمية الريفية المستدامة من أجل نقل عملية صنع القرار إلى المستوى المحلي. وهناك ضرورة لتعزيز المؤسسات الإقليمية والمحلية؛

• تدعو الحاجة إلى توفير التدريب والإرشاد وتنمية القدرات للسلطات المحلية، والمزارعين، والنساء، وجماعات السكان الأصليين، وسواهم؛

• لتشجيع الأفراد والمجتمعات المحلية على الاستثمار في موارد الأراضي يلزم تحديد حقوق الملكية والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالأراضي.

١١٠ - تخطيط وحفظ الموارد الطبيعية:

• ثمة ضرورة ملحة لصوغ سياسات وبرامج للحد من تدهور الأرض، وتحت التربة، وانخفاض خصوبة التربة، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء؛

• ينبغي تحسين رسم خرائط موارد الأراضي وكذلك وحدات المسح على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية؛

• تدعو الحاجة إلى تعزيز مؤسسات البحوث الوطنية من أجل تحسين القدرات الوطنية على إعداد وتنفيذ مشاريع وبرامج حفظ الأراضي واستصلاحها؛

• من أجل الحد من استعمال مبيدات الآفات الكيميائية، تدعو الحاجة إلى مزيد من التركيز على أن تتاح للمزارعين ممارسات مكافحة متكاملة للآفات؛

الدول الأعضاء. ويضع هذا النظام أيضا الأساس لإطار أوروبي جديد متكامل فيه الإصلاحات في قطاعات السلع الزراعية الأساسية عن طريق اتخاذ تدابير أكثر تكاملا لدعم التنمية الريفية وحماية البيئة.

(٧) سيرد تناول المسائل المتعلقة بتأثير إعصار النينيو في الزراعة في تقرير منفصل من المزمع أن يقدمه مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، من خلال لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المرفق

الأولويات/التحديات الرئيسية والأنشطة والبرامج الرئيسية في إطار الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المبلغ عنها حسب المنطقة

	أوروبا الشرقية/ رابطة الدول المستقلة	أوروبا الغربية	شرق أفريقيا	غرب أفريقيا	جنوب الأفريقي	شمال أفريقيا	أفريقيا الوسطى
الأولويات/ التحديات الرئيسية	الأمن الغذائي	الزراعة المستدامة	إدارة الأراضي وسياستها	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي	لم تقم معلومات
	خصخصة الزراعة	التنمية الريفية	الأمن الغذائي	تنويع المنتجات والصادرات الزراعية	الجفاف	الإدارة المتكاملة للأراضي	
	كفاءة إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	تلوث الموارد المائية		إصلاح الأراضي المتدهورة	محو التربة	التصحر والجفاف	
	تحت التربة	العمل على استقرار المستويات النيتروجينية		تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين	تدهور الأراضي	إدارة الموارد المائية	
	تلوث المواد المائية			الحرجة	زيادة الإنتاجية الزراعية	الإدارة الحرجية	
				بناء القدرات في مجال الموارد المائية	استراتيجيات سمادية مستدامة	الإدارة الريفية	
					تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين		
الأنشطة والبرامج الرئيسية	المكافحة المتكاملة للالآفات	الحوافز المالية وسواها من الحوافز لتشجيع على الزراعة المستدامة	المكافحة المتكاملة للالآفات	مشاركة النساء والمجتمعات المحلية وشباب المزارعين في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	إصلاح نظام حيازة الأراضي/ الإصلاح الزراعي	مشاركة النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية في الزراعة والتنمية الريفية المستدامة	لم تقم معلومات
	التعليم والإرشاد		الطاقة المتجددة		التنمية الريفية	التنويه بلامركزية صنع القرار والنهج القائمة على أساس المشاركة	
	لا مركزية صنع القرار	حماية تربية المواشي	استعراض حيازة الأراضي		التسليمات التسليفية		

أفريقيا الوسطى	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا	شرق أفريقيا	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية/ رابطة الدول المستقلة	
				الأنشطة الجماعية الرئيسية	الطاقة المتجددة		
		عمليات مسح التربة ورسم الخرائط المتعلقة بها			المشاركة الشعبية		
		المزارعون، والجامعات والمنظمات غير الحكومية					

المرفق (تابع)

الأولويات/التحديات الرئيسية والأنشطة والبرامج الرئيسية في إطار الزراعة المستدامة والتنمية الريفية المبلغ عنها حسب المنطقة

منطقة المحيط الهادئ وأوقيانوسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	شرق آسيا	آسيا الغربية	كندا والولايات المتحدة	أمريكا اللاتينية	منطقة الكاريبي	
تنمية الموارد البشرية	التخفيف من الفقر في الريف	الأمن الغذائي	الأمن الغذائي	الاستخدام المستدام للأراضي	حفظ التربة	التخفيف من الفقر في الريف	حفظ الموارد المائية	الأولويات/التحديات الرئيسية
المشاركة الشعبية	التنمية الريفية	إصلاح الأراضي والتربة	القدرة التنافسية في الأسواق الزراعية	الإنتاجية الزراعية	إدارة الموارد المائية	اللامركزية		
القدرة التنافسية لنظم الزراعة	الأمن الغذائي	إدارة الموارد المائية	المكافحة المتكاملة للآفات	حفظ الموارد المائية	الكفاءة في استخدام الطاقة	الأمن الغذائي		
التنمية الريفية	زيادة دخول المزارعين		التنمية الريفية	المكافحة المتكاملة للآفات	الوقاية من التلوث ومنع إنتاج النفايات	تعزيز المنتجات الزراعية في الأسواق		
	زيادة إنتاجية الأراضي		التقليل من آثار الكوارث الطبيعية		حماية الأحياء البرية	إصلاح نظام حيازة الأراضي/الإصلاح الزراعي		
			الحد من استخدام الأسمدة		الموارد الجينية			
					زيادة دخول المزارعين			
استراتيجيات استخدام الأراضي والحفاظ عليها	المشاركة الشعبية	المكافحة المتكاملة للآفات	الزراعة العضوية	برامج تنمية الموارد البشرية	شراء حقوق الارتفاق في إطار حفظ الأراضي	تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين	البحث والتطوير في علم الجينيات والتكنولوجيا الملائمة	الأنشطة والبرامج الرئيسية
		المشاركة الشعبية	مشاركة الفئات الرئيسية الناشطة في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	تنويع العمالة الزراعية وغير الزراعية	البحوث المتعلقة بالآفات	المواد الجينية الحيوانية والنباتية	مشاركة النساء والشباب في أنشطة الزراعة المستدامة والتنمية الريفية	

منطقة المحيط الهادئ وأوقيانوسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	شرق آسيا	آسيا الغربية	كندا والولايات المتحدة	أمريكا اللاتينية	منطقة الكاريبي	
الحد من خسارة التربة	المكافحة المتكاملة للآفات	تنمية الموارد البشرية: الأطفال والشباب، والنساء	التعليم والتدريب	مشاركة الفئات الرئيسية	مشاركة البلدان المانحة	مشاركة الفئات الرئيسية في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية		
تعزيز التثقيف لأغراض الزراعة المستدامة والتنمية الريفية								
المكافحة المتكاملة للآفات								
تعزيز الصناعات الريفية وتنمية قطاع المزارع								
إقامة الشراكات بين الجمهور والمجتمع المدني لأغراض الزراعة المستدامة والتنمية الريفية								